قوله ان المراد بهذه الامثلة نفي غير المنفي من نوعه اراد بالنفي ما
يفيده كلمة ليس وبغير المنفي ما لم ينف عنه الحكم المثبت قبل ورود
ليس والضمير في نوعه لما ذكر في الامثلة مما اضيف اليه لفظ الغير فا
لحاصل ان مراد القائلين بقولهم ليس في الدار غير زيد هو انه ليس
فيها عمرو وبكر وغيرهما من افراد نوعه الذي هو الانسان فثياب
زيد وصفاته ليست من هذا القبيل وكذا مرادهم بقولهم ليس فيها
غير عشرة رجال هو انه ليس فيها رجل اخر غير كل واحد من احاد
هذه العشرة وظن ان شيئا من احاد هذه العشرة ليس مغايرا لكل واحد
منها ضرورة كونه عين بعضها هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام
قوله والا لزم اي لو لم يكن المراد بهذه الامثلة ما ذكرنا من نفي
غير المنفي من نوعه بل كان المراد نفي غير المنفي مطلقا لزم ان لا يكون
ثوب زيد والامتعة التي في الدار غيره وهو مما لم يقل به احد فضلا
عن هؤلاء القائلين قوله مع انه لا يجوز عدم احدهما مع وجود
الاخر وذلك لما تقرر عندهم من ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه
قوله جاز انفكاكهما في الحيز ضرورة امتناع تداخل احدهما في الاخر
قوله لقرب احدهما من الاخر اه يعني ان امتناع عدم احدهما مع وجود
الاخر لا ينافي ان لا يكون احدهما قريبا من الاخر قربا يترتب عليه هذا
الامتناع والموجب لهذا القرب ليس الا علاقة اللزوم كالتجرد المضايفة حتى الدائمة
كما في الجسمين المفروضين فانهما لا توجب هذا القرب قطعا قوله
اذ لا يجوز ان يتعقل الباري تعالى معدوما او متحيزا بدون ان يتعقل
العالم كذلك اي لا يجوز ان يتعقل وجود العالم بدون وجود الباري

وهو

وهو ظ وكذا لا يجوز ان يتعقل وجود الحيز للباري ولا يتعقل وجوده
للعالم ضرورة كون العالم متحيزا فلا يكون بين الباري تعالى وبين العالم
انفكاك في الحيز بالمعنى الذي اعتبره المحققون في الحيز واما تحقق الا
نفكاك بينهما في الحيز بالمعنى الذي قرره متغيرو التعريف لادخال
الجسمين القديمين في تعريف المتغايرين وهو عدم كونهما متحدين
في الحيز فمما لا مجال له ههنا اذ مبنى قوله قدس سره على حمل الانفكاك
في الحيز على المعنى الذي قرره المحققون لا على ما زعمه المغيرون للتعريف
لادخال الجسمين القديمين ولذا لم يرض الشارح المحقق لادخالهما
بهذا الوجه فقال قلت النقض غير وارد فلا يتوجه عليه قدس سره
ما اورد حاصله ان الباري تعالى ينفك عن العالم في الحيز بالمعنى
الذي سبق في ادخال الجسمين القديمين في تعريف المتغايرين وهو
عدم الاتحاد في الحيز قوله لجواز تعقل وجود كل منهما بدون وجود
الاخر هذا الكلام منه قدس سره مناف بظاهره لما حققه في حاشية
شرح المختصر من انه لا يمكن تصور ارتفاع الجزء مع بقاء كله بخلاف
تصور ارتفاع اللازم مع بقاء الملزوم فان الممتنع ههنا هو المتصور دون
التصور واما في الجزء فكلاهما محالان والسبب في ذلك هو ان عدم
الجزء بعينه عدم الكل فلا يمكن تصور الانفكاك ضرورة امتناع تصور
الشيء منفكا عن نفسه بخلاف عدم اللازم فانه مغاير لعدم ملزومه
فيمكن تصور الانفكاك بينهما قوله ويشبه ان يكون مراد الشيخ من التعريف
ذلك وذلك بان يراد بصحة عدم احدهما مع وجود الاخر عدم استلزام
عدمه عدمه فلا يرد على تعريف الشيخ النقض بجزءه والجسمين القديمين

والتوقف ... مستدرك بالتحيز وهذا مما لا بد منه في الدليل
بنارسي

فيه انه يجوز ان يكون سهوا وقوله قلت اه انه لا حاجة اليه الا عدم رضاه بذلك
بنارسي

Copyright © King Saud University